قضايا التعليم فى مصر*

أ.د. أحمد جمال الدين موسى**

نشأة وتطور النظام التعليمي المصري على مر العصور :

اهتم المصريون القدماء بالعلم والتعليم، وسجلوا أول خطوة في تقدم الحضارة الإنسانية باختراع الكتابة التي كان لها الفضل في نشر التعليم مبكراً، وسجلوا حضارتهم عن طريق لغتهم القديمة وتراثهم العريق.

ومع تولي محمد على حُكم مصر عام ١٨٠٥ أدخل النظام التعليمي الحديث علي النمط الأوروبي عامة والنمط الفرنسي خاصة، فأنشأ المدارس العالية (١٨١٦) والمدارس التجهيزية (١٨٢٥) والمدارس الابتدائية (١٨٣٢) واهتم بالمرحلة العالية من

---

* محاضرة القيت بمقر المجمع العلمى المصرى فى ٢٦ إبريل ٢٠١١.

** وزير التربية والتعليم المصرى.

التعليم حيث أنشأ المدارس المخصوصة أولاً مثل مدرسة الطب البشري ومدرسة المهندسخانة ومدرسة الإدارة والألسن، وازداد الاهتمام بالتعليم وأرسلت البعثات إلي أوروبا بفضل جهود رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك رائدي التعليم.

جهود على مبارك في النهضة التعليمية :

ظهر علي مبارك في عصر كانت الدولة المصرية فيه تنتقل إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً، حيث كان حاكم مصر محمد علي باشا عاكفاً من أجل إجراء إصلاحات شاملة في كافة المجالات والتي كان التعليم أحد أركانها الأساسية كان مشروع علي مبارك والذي عرف " بلائحة رجب" هو أول المشاريع الفكرية التي ظهرت عام ١٨٦٨م، ويرجع تسمية المشروع بهذا الاسم نسبة إلى شهر رجب (١٢٨٥ هـ) الذي انطلق فيه هذا المشروع، والتي تحددت أهدافه في نشر الكتاتيب في مصر وزيادة عدد المدارس الابتدائية، كما اهتم على مبارك بإعداد المعلم، حيث أنشأ مدرسة المعلمين (دار العلوم) عام (١٨٨٠) لتزويد المدارس بصفوة من معلمي اللغة العربية وفي عام ١٩٠٨ افتتحت الجامعات الأهلية، كما قام بتأسيس دار الكتب عام ١٨٧٠م، وأنشأ مجلة "روضة المدارس" على نفقة وزارة المعارف، كما اهتم بالتعليم الفني فتم إنشاء عدد من المدارس الفنية كما تم إنشاء مدرسة التلغراف ومدرسة المساحة، وقدم على مبارك للمكتبة العربية العديد من المؤلفات الهامة والتي نذكر منها موسوعة "الخطط التوفيقية الجديدة" والتي تتألف من عشرين جزءا قام المؤلف بتقسيمها إلى الستة أجزاء الأولى للقاهرة، والجزء السابع لمدينة الإسكندرية والأجزاء الأخرى تتناول باقي المدن المصرية ويعتبر هذا الكتاب مرجعاً تاريخياً وجغرافياً للباحثين نظراً لتناوله المدن المصرية منذ العصور القديمة مروراً بوصف لمساجدها وزواياها وكنائسها، كما ألف كتاب "تنوير الأفهام في تغذى الأجسام" تم طبعه عام ١٨٧٢م، وكتاب "نخبة الفكر في تدبير نيل مصر"، و"علم

الـدين"، وكانـت أخـر مؤلفاتـه كتـاب "آثـار الإسـلام فـي المدينـة والعمـران"، هـذا بالإضـافة لعـدد مـن الكتـب المدرسـية مثـل تقريـب الهندسـة، حقـائق الأخبـار فـي أوصاف البحار، تذكرة المهندسين، الميزان في الأقيسة والأوزان.

وجاء دستور ١٩٢٣ والذي نص علي أن "التعليم الأولي إلزامي للمصريين بنين وبنات" وقد صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة الحكومية باسم "الجامعة المصرية" عام ١٩٢٥ لتضم أربع كليات هي الآداب والعلوم والطب والحقوق، وتوالي إنشاء الجامعات بعد ذلك "جامعة الاسكندرية" (١٩٤٢) جامعة عين شمس (١٩٥٠) جامعة أسيوط (١٩٥٧)، ثم توالت الجامعات الإقليمية، هذا بالإضافة إلي جامعة الأزهر التي أنشئت عام ١٩٣٠.

واهتم طه حسين بتطوير برامج التعليم ومجانيته وطالب بالاهتمام بتدريس اللغة العربيـة والتـاريخ المصـري والتربيـة فـي المـدارس، كمـا طالـب بالتوسـع فـي إنشـاء الجامعات.

وبعد ثورة ٢٣ يوليو ارست الدولة مبدأ "ديمقراطية التعليم" مما أتاح التعليم لجميع فئات الشعب بالمجان في جميع مراحلة.

ومنذ عام ١٩٥٧ ارتبطت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر بالتعليم، حيث جاء دستور ١٩٧١ في مادته الثامنة عشر مؤكدا على أن التعليم هو حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل علي مد الإلزام إلي مراحل أخري، وتشرف الدولـة علـي التعليم كلـه وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

وفي الثمانينيات، تحددت الأهداف القومية للتعليم في التعليم المجاني، واقتحام عصر التكنولوجيا، ومواجهة تحديات العولمة.

وفي التسعينيات، اعتبر التعليم هو المشروع القومي الأكبر لمصر في تنمية المجتمع ومواجهة تحديات المستقبل والقضاء علي الأمية وتحقيق رؤية جديدة وهي التعليم للتميز، والتميز للجميع والذي أصبح هدفاً قومياً نحو معايير الجودة الشاملة في التعليم، كما عقدت سلسلة من المؤتمرات القومية لتطوير التعليم، ففي عام ١٩٩٣ عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الابتدائي، وفي عام ١٩٩٤ عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي، ثم تلا ذلك مؤتمر قومي عن المعلم وإعداده وتطويره ورعايته في عام ١٩٩٦، وفي عام ٢٠٠٠ عقد المؤتمر القومي لاكتشاف الموهوبين ورعايتهم، وفي ديسمبر ٢٠٠٤ عقد مؤتمر التعليم في الاسكندرية والذي أكد علي ضرورة الإبقاء علي مجانية التعليم كحق لكل مصري والتأكيد علي تطبيق مبدأ التدرج في عملية تطوير التعليم.

وبالنسبة لسياسات التعليم فقد تطور نظام التعليم في مصر، من الإتاحة إلى الجودة ثم كفاءة النظم، إلا أن الجودة الآن تمثل بؤرة التركيز لتطوير العملية التعليمية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التكامل بين تلك الجوانب الثلاثة، لتحقيق أهداف الدولة في إصلاح التعليم.

وفى إطار هذه الأهداف، وجهود من سبقوني لتطوير التعليم؛ فقد أخذت على عاتقي منذ تكليفي بوزارة التربية والتعليم أن تستمر توجهات الإصلاح التعليمي في كل عناصر العملية التعليمية والتي تؤكد على أن التعليم حق من حقوق الإنسان لمواجهة تحديات المستقبل وتحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير (الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية). ويمكن أن نستعرض بعض توجهات الإصلاح فيما يلى :

الاهتمام بأحوال المعلمين :

أ) الكادر الخاص للمعلمين :

وللنهوض بمستوى المعلم المهني كأبرز عناصر المنظومة التعليمية التي يرتكز عليها تطوير التعليم، فقد تم اقتراح كادر خاص للمعلمين عام ٢٠٠٤ وصدر القانون عام ٢٠٠٧ رقم ١٥٥ وذلك بوضع نظام خاص للتعيين والترقيات والأجور للمعلمين، وترتيب أوضاعهم وظيفياً ومالياً بما يحقق احترام الدولة لهذه المهنة الجليلة ولمن يمارسها، ويرفع كفاءة المعلم المصري ليلبى طموحات المجتمع والمواطنين.

- يؤدى الوضع ما قبل قانون ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ إلى مشاكل عديدة أهمها تحويل المدرس بعد عدة سنوات قليلة من القيام بعملية التدريس إلى القيام بالعمل الإداري وهو ما يؤدى إلى عجز شديد فى المدرسين، انخفاض جودة القائمين بالتدريس حيث يحكم النظام الحالي على أن من يقوم بالتدريس هو حديث الخبرة فقط ٨ سنوات أما ذوى الخبرة فيتم تحويلهم إلى العمل الإداري.
- جوهر نظام الكادر الخاص هو فصل وظائف المدرسين عن وظائف العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من حيث شروط التعيين والترقية والأجور وفى ذات الوقت يعالج العديد من المشاكل التعليمية منها عجز المدرسين وانخفاض كفاءة العاملين بالتدريس.
- وبناء على قانون الكادر يتم اختيار شاغلى وظيفة مدير ووكيل المدرسة لمدة ٣ سنوات قابلة لتجديد من بين شاغلى وظيفة معلم أول (أ) على الأقل.
- وقد أثار قانون ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ (كادر المعلم) بعض المشكلات منها:
  - تَضرّر المعلمين من أسلوب التقييم عن طريق الامتحانات.
  - اقتصار فكرة الترقية للمعلم عن طريق الامتحانات فقط.
  - إجراء امتحان عام فى كليات التربية بأرقام جلوس ومواعيد وهذا يؤثر على هيبة المعلم أمام أقرانه وطلابه.

- عدم وجود معايير موضوعية للترقية.
- تتم اختبارات الكادر بدون أي إعداد مسبق للمعلمين

• وقد اقترحت عدة مقترحات لحل مشكلات تطبيق الكادر منها:
- عدم اقتصار أدوات الترقية على الاختبار فقط.
- إعداد دورات تدريبية تسبق الاختبارات.
- تيسير إجراءات الحصول على شهادة (ICDL)
- التنسيق مع كليات التربية وأكاديمية المعلم فى ما يخص الدبلوما التربوية التي يحص عليها المعلمين والاتفاق على مدة اقل من عامين وتكلفة محددة غير مغالى فيها.
- النظر في تطوير عملية تقييم المعلم وعدم اقتصارها على الاختبارات فقط.

ب) الأكاديمية المهنية للمعلمين :

تم إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين لتكون بمثابة بيت خبرة للارتقاء الدائم بمستوى المعلم، وتقوم بوضع المعايير التي تضمن أن يكون الأداء مرتبطًا بالمستوى العالمي، وتكون مسئولة عن إجراء اختبارات الكادر.

ج) توجهات مستقبلية :

• تشكيل لجنة لمراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للأكاديمية المهنية للمعلمين وتحديد المهام المنوطة بها واقتراح آليات لتطويرها وتحقيق الاستفادة القصوى من إمكاناتها، واستكمال منظومة الترقي طبقا للقانون ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ وإعلانها على المعلمين، كما يتم استكمال إجراءات اعتماد معايير الخدمات التدريبية.
• الإعداد لاختبار كادر المعلمين والمعلمين المساعدين الذين لم يتمكنوا من دخول اختبار الكادر من قبل ويبلغ عددهم نحو ٦٠.٠٠٠ معلم.

- تفعيل دور المراكز البحثية التابعة للوزارة مثل مركز الامتحانات والتقويم التربوي، ومركز البحوث التربوية والتنمية.
- إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه تطبيق قانون ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ (كادر المعلمين).

بناء المدارس وصيانتها :

أ) بناء المدارس :

تتواصل جهود وزارة التربية والتعليم للارتقاء بالمبنى المدرسي من حيث التصميم والتجهيز، ليتلاءم مع متطلبات المدرسة العصرية المتطورة، لإعداد نماذج للمباني المدرسية باستخدام تصميمات جديدة تتواءم مع الظروف البيئية والمناخية، مسترشدين بمعايير الجودة الشاملة في التعليم، وقد روعي في هذه النماذج أن تجهز بالمكتبات والمعامل وحجرات الكمبيوتر والوسائل التعلمية المتعددة وقاعات الأنشطة والملاعب.

- عدد المبانى المدرسية ٢٤٦٨٩ مبنى تتضمن ٤٥٧٥٤ مدرسة تحتوى على ٣٦١٦٦٧ فصل.
- حصلت (٨٥٦) مدرسة على شهادة ضمان الجودة والاعتماد منها (٧٢٣) مدرسة حكومية و (١٣٣) مدرسة خاصة.

ب) مدارس المجتمع :

تستهدف وصول الخدمة التعليمية إلى الأطفال الذين لم يلتحقوا مطلقًا بالتعليم، فقد تم توفير أنواع مختلفة من المدارس والمؤسسات، مثل مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات والمدارس الصغيرة ومدارس الأطفال ذوى الظروف الصعبة.

ج) توجهات مستقبلية :

نظراً لارتفاع الكثافة بالفصول الدراسية وتعدد الفترات الدراسية بالمباني المدرسية ولرفع نسبة الاستيعاب في فصول رياض الأطفال وإحلال وتحديث المباني المغلقة والقديمة غير الصالحة للعملية التعليمية وعدم توفر الأراضي الصالحة لإنشاء مبان مدرسية وندرتها في المناطق الأكثر احتياجاً فإنه جارى العمل على توفير ٢٣٢,٥٧٥ فصل لسد الاحتياجات الأساسية للمباني التعليمية حتي عام ٢٠١٧ بتكلفة إجمالية قدرها والذى يقدر بحوالي ٥٢ مليار جنيه.

توفير التكنولوجيا بالمدارس :

أصبحت التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات والاتصالات من ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونقطة البدء الصحيح هي إعداد الكوادر القادرة على اللحاق بركبه، مما يتطلب معلماً عصرياً يجيد التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة والمستقبلية ودمج التكنولوجيا في نظامنا التعليمي لتوفير بيئة تعليمية متطورة تستخدم فيها البنية الأساسية لهذه التكنولوجيا المتقدمة أمثل استخدام، حيث يبنى الطالب من خلالها خبراته التعليمية، وإتقان مهارات استخدام جميع الوسائل التكنولوجيا المساعدة ليصل إلى المعلومات بنفسه، لتحسين نوعية التعليم وزيادة فعاليته، هذا وتقدر التكلفة الإجمالية لتطوير البنية التكنولوجية في كل من التعليم العام والفني بنحو ١.٨ مليار جنيه.

تطوير المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم :

إن تطوير المناهج وطرق التدريس يمثلان التحدي الحقيقي أمامنا، لإحداث نقلة نوعية في نظام التعليم المصري وذلك من خلال:

- مراجعة كل المقررات الدراسية بهدف إزالة الحشو والتكرار وتدقيق المعلومات لتحقيق جودة الكتاب المدرسي من حيث الشكل والمضمون ليناسب كل المراحل الدراسية وإتاحة الفرصة للطلاب لممارسة الأنشطة المصاحبة للمادة الدراسية.

- تطوير مناهج العلوم بالتعاون مع العلماء المصريين ودعمها بما يواكب ثورة العلم.
- بلورة حلول للمشكلات التي تواجه المعلمين والطلاب في تطبيق التقويم الشامل من الصف الأول الابتدائي حتى الثالث الإعدادي.

اختيار القيادات التعليمية :

- تمثل القيادة التربوية أهم مكونات المنظومة التعليمية، وتمثل المدرسة وحدة التطوير، ومن هنا تبرز ضرورة توافر قيادات فاعلة وقادرة على الإبداع والتطوير والتنفيذ.
- تطبيق سياسة اللامركزية يقتضى أن تمنح إدارة المدرسة صلاحيات كبيرة مع خضوعها للتقييم والمحاسبة، ولذا تبرز أهمية إدخال مفهوم إدارة الإنتاج في إدارة التعليم الحكومي كخطوة نحو الإصلاح الفعلي للتعليم في مصر.
- وفى ضوء القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧، فإن وزارة التربية والتعليم تقترح نظاماً جديداً لتعيين مديري المدارس يقوم على العناصر الآتية:
- الاعلان في الصحف وفى كافة الوسائل المتاحة عن مسابقة عامة مفتوحة لكل من يجد في نفسه القدرة على شغل وظيفة مدير لكل مدرسة من المدارس على مستوى الجمهورية
- ويتطلب في المتقدم استيفاء الشروط المحددة لشغل الوظيفة
- يتم عمل تقييم موضوعي من قبل لجنة متخصصة تشكل على مستوى الوزارة للمتقدمين لشغل الوظيفة وإعداد برنامج تدريبي متميز لمن يتم اختيارهم قبل شغلهم للوظيفة.
- ويكون الندب لمدة عام يعقبه تقييم أدائه ومدى تحقيقه لأهداف ونواتج محددة تشمل جميع الاختصاصات والمهام المنوط بها مدير المدرسة العصري ويكون التقييم على السواء من قبل مجلس أمناء المدرسة والإدارة التعليمية المختصة.

توجهات مستقبلية لتطوير التعليم :

تشكيل مجلس استشاري أعلى للتعليم قبل الجامعي يختص بالآتي:

- تحديد الإطار العام للسياسات التعليمية وربطها بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- إقرار الخطط والأهداف الاستراتيجية للتعليم في مصر.
- متابعة السياسات التعليمية وإبداء الرأي فيها.
- التنسيق بين كافة الوزارات والجهات ذات الاختصاص بما يحسن من جودة مخرجات التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل.
- إعداد خطة إستراتيجية لتطوير التعليم العام.
- إعداد خطة إستراتيجية لتطوير التعليم الفني.

* * *